Sudan.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

السيد وزير خارجية تركيا

السادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السيد الممثل السامي والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للبلدان الأقل نمواً

السيدات والسادة

أود في المستهل أن أُعبّر عن تقدير وفد بلادي لهذه المبادرة الكريمة لدولة تركيا الصديقة لإستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للبلدان الأقل نمواً ، كما نثمّن على المجهود الضافي الذي بذلته حكومة تركيا بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً فى الإعداد لهذا المحفل الجامع . لا شك أن إنعقاد المؤتمر الرابع يوفر مناسبة لإجراء تقييم شامل لمدى تنفيذ ما أتفق عليه فى المؤتمرات السابقة ويتيح أيضاً الفرصة لمساعدة الدول الأقل نمواً من تجاوز المشاكل الإقتصادية التى تُعانى منها لتحقيق التنمية المنشودة .

السيد الرئيس ،،،

جميعنا يتفق أيضاً أن مؤتمرنا هذا يُعد سانحة مؤاتية من أجل إعادة التأكيد على الإلتزام العالمي بتلبية الإحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً والذي تم الإعلان عنه في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة ، بما فيها مؤتمر قمة الألفية العالمي لعام ٢٠٠٥ ، وأورد بالخصوص تلك الإلتزامات المتعلقة بالإحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة ، ودعم البلدان الأقل نمواً في القضاء على الفقر والإندماج على نحو مفيد في الإقتصاد العالمي، هذا إلى جانب حشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح البلدان الأقل نمواً.

السيد الرئيس ،،،

يتزامن عقد جلسات هذا المؤتمر مع عدد من التطورات ذات المؤشرات الهامة، يأتي في مقدمتها الإرتفاع الكبير لأسعار السلع لا سيما الغذائية منها، وتأثيراتها السلبية على التنمية المستدامة وركائزها الثلاث التنمية الإقتصادية ، التنمية الإجتماعية والتغيرات المناخية ، مما يترتب عن ذلك عبء إضافي لجهود البلدان الأقل نمواً في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية للألفية . ويبدو جلياً ، ومن خلال الإجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للبلدان الأقل نمواً، أن العديد من تلك الدول قد قطعت شوطاً مقدّراً في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وتعزيز دعائم الحكم الرشيد ، ووضع إستراتيجيات لمحاربة الفقر وتضمينها في العديد من البرامج الوطنية ، الاّ أن الظروف الإقتصادية الدولية الراهنة ، وسيناريوهات الأوضاع التجارية والمالية تشكل دون شك قيداً على مسيرة التنمية في البلدان النامية خاصة البلدان الأقل نمواً ، وتنذر بأخطار داهمة على شعوبها نسبة لعوامل عديدة ، تتمثل في قلّة تدفقات المساعدات الرسمية ، وشروط التجارة الدولية غير العادلة ، ووضع القيود أمام وصول صادرات الدول النامية للأسواق العالمية ، إلى جانب حصولها على أسعار غير منصفة مقابل سلعها الأساسية المصدرة ، وثقل ديونها الخارجية والإنعكاسات السلبية عليها جراء عملية العولمة .

السيد الرئيس ،،،

ونحن على أعتاب وضع رؤية مشتركة لبناء برنامج عمل جديد يسعى إلى تطبيق أنظمة فعّالة تقوم على تعزيز الملكية الوطنية ، وإبراز الدور الريادي للبلدان الأقل نمواً في تطوير وتطبيق الإستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية ، لابد من التأكيد على إنشاء آلية دولية للمراقبة والتقييم والتقويم لخطة عمل إستنبول للبلدان الأقل نمواً ، تسعى إلى تعزيز آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأقل نمواً لا سيما في إفريقيا. وفى هذا الإطار فإن عبء الديون الخارجية وفوائدها، تعرقل دون شك إحراز تقدم في تنفيذ الإلتزامات الخاصة بتحقيق ركائز التنمية المستدامة ، ويمكن تصور ما ينتج عن تخفيف عبء الديون وتسهيل إنضمام الدول النامية إلى

منظمة التجارة العالمية من فوائد مثمرة لصالح التنمية، ولذلك فإننا نأمل أن تضطلع مؤسسات التمويل الدولية بمسؤلياتها ، إزاء تخفيف حدة التردي الإقتصادي والإجتماعي في الدول النامية ، وتلك الدول الخارجة من النزاعات.

السيد الرئيس ،،،

لقد أعلنت حكومة بلادي توجهها الإستراتيجي نحو الزراعة، بإعتبارها القطاع القائد للإقتصاد، وتم ترجمة ذلك بإعلان برنامج للنهضة الزراعية، يعنى بتعزيز القطاعات المرتبطة بالزراعة كالصناعة والتجارة والنقل ، وذلك لإحداث طفرة تنموية شاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، ويعزز آفاق نجاح الثورة الخضراء ، توفُر الموارد المائية على إمتداد القطر .

يؤمن السودان بأهمية تفعيل ودعم آليات التعاون بين دول الجنوب وتعزيز التكامل الإقتصادي الإقليمي ، الذي أثبت فعاليته كدعامة أساسية لتحقيق التنمية من خلال العمل الجماعي ، فالسودان عضو نشط في العديد من التجمعات الإقليمية كالإتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) ، وتجمع الساحل والصحراء (س ص) ، ويتطلع لتنفيذ العديد من المشاريع المشتركة مع الدول المجاورة، ولقد أثبتت تجربتنا أهمية مثل هذا التعاون مما يستدعي أن يوليه المجتمع الدولي الإهتمام الكافي والتشجيع بتوفير الموارد الضرورية وبناء القدرات، والتكنولوجيا المناسبة .

ونسبة للعلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية ، فقد خطت بلادي خطوات متقدمة نحو تهيئة المناخ الملائم لتحقيق التنمية المستدامة ، ولعل بسط السلام بالبلاد بتنفيذ إتفاقية السلام الشامل *CPA* ، والتوقيع على كل من إتفاقيتي سلام دارفور وسلام الشرق يعد من أهم الأسس السليمة للتوزيع العادل للثروة والمشاركة في إدارة البلاد وتنميتها.

لقد تأثر إقتصاد السودان مثل سائر إقتصادات الدول النامية بتقلّبات الإقتصاد العالمي، ورغم تخصيص الحكومة لموارد مقدّرة لمقابلة مجمل تكلفة العملية السياسية ومحفزات إحلال السلام بالبلاد، الاّ إننا قد أوفينا بالكثير من الإلتزامات التنموية ، فشهد قطاع البنى التحتية

والخدمات نمواً واضحاً. ونتطلع إلى إرساء المزيد من السياسات لتعزيز الإستقرار الإقتصادي وفقاً للمتغيرات في الإقتصاد العالمي وذلك بتشجيع زيادة الإنتاج ورفع معدلاته وتحسين نوعيته ليتوافق مع المعايير الدولية، مما يؤدي إلى توفر السلع وتيسير إنسيابها في الأسواق الوطنية والعالمية، هذا إلى جانب دعم ورعاية الشرائح الضعيفة في المجتمع وذوي الدخل المحدود.

ونظراً لموقع السودان الجغرافي، وتنوعه البيولوجي، ووضعه التنموي، فإنه يعتبر من الدول الأكثر تضرراً من الآثار السالبة للتغير المناخي، لذا كان هنالك إهتماماً متزايداً بمسألة التغيرات المناخية ودرء آثارها عن التنمية، وفي هذا الصدد، فقد وضعت الحكومة برنامجاً وطنياً يشتمل على الإحتياجات العاجلة والمُلّحة للتكيف مع هذه الظاهرة، والإسهام في معالجة المشكلات التي تعوق القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المياه، ومكافحة التصحر وإنحسار الغابات.

إن البلاد بأسرها، سيدي الرئيس، تنخرط الآن في جهود الوفاء بإلتزامات وإستحقات السلام، وهذا عبء تضطلع الحكومة به بالقدر الأكبر، وذلك رغم التحديات المتعلقة بالديون، فالسودان من الدول القلائل التي لم تستفد من مبادرات إعفاء الديون، لا سيما مبادرة هيبك (*HIPC*) ، بالرغم من وفاء السودان بكل إلتزاماته، وإستيفائه للمعايير الموضوعية في هذا الشأن.

وفي ذات السياق ، تواصل بلادي مفاوضاتها الحثيثة، لمقابلة معايير الإنضمام لمنظمة التجارة الدولية منذ عام ١٩٩٤م، وذلك في إطار إتاحة الفرصة للإقتصاد السوداني للإندماج مع الإقتصاد الزراعي العالمي، ورغم الجهود المضنية، ووفاء السودان بمعايير الإنضمام، لازالت العقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف، مما يعد مخالفاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٠/ ١٨٤، والذي عبّر عن القلق إزاء عدم تحقيق تقدم في مجالات التفاوض مع البلدان النامية، مما أدى إلى الإخلال بمواعيد منصوص عليها في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة الدولية. وفي هذا المقام، ندعو للعمل بقدر أكبر من الجديّة لتسهيل إنضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية، مع وضع إعتبار خاص للدول الأقل نمواً، وتلك الدول الخارجة من النزاعات دون مشروطيات.

سيدي الرئيس ،،،

لقد طبق السودان حزمة واسعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية ، وإعتمد منهج حرية التجارة، والخصخصة، وأجرى إصلاحات جوهرية في الأنظمة المالية للبنوك، وإعتمد إدارة سليمة للميزانية العامة للدولة عبر إقتصاد كبير في الإنفاق وزيادةٍ في تعبئة الموارد الإنمائية، مما أدى إلى إنخفاض ملحوظ في معدلات التضخم، كما أنشأ بنك السودان المركزي بالتعاون مع وزارة المالية وحدة للدين الخارجي *EDU* ، لتعزيز الشفافية ، والمحاسبة ، ودعم الإقتصاد الكلي ، خصوصاً إستراتيجية الديون الخارجية.

ويتطلع السودان للإستفادة من مبادرات إعانة الديون على قدم المساواة مع البلدان النامية الأخرى، وبنفس الشروط، وندعو إلى إنهاء هذا النوع من التمييز في إعانة الديون، خصوصاً وأن بلادنا قد أوفت بكل المعايير والمتطلبات التقنية التي تؤهلها للإستفادة من هذه المبادرات. إن تحسن الأوضاع في بلادي رهين بتشجيع وإعتراف المجتمع الدولي بالجهود المبذولة للإلتزام بالعملية السلمية.

السيد الرئيس ،،،

ونحن من جانبنا، نتطلع إلى أن تقدم الدول المتقدمة مقترحات طموحة لإعمال برنامج عمل البلدان الأقل نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ بشكل يتماشى وإلتزاماتها في كل مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لا سيما في مجال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في إطار تعزيز الملكية الوطنية للمشاريع التنموية، ودعم الخطط القومية الإستراتيجية، ونبذ المشروطيات السياسية.

إن توفير فرص وصول منتجات الدول النامية للأسواق العالمية ، وتعزيز الشفافية والعدالة في التجارة الدولية، وإتباع مناهج علمية لتسهيل إنضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة الدولية، وبناء القدرات في مجالي الإمداد والتجارة، ودعم الهياكل الأساسية للمؤسسات في

البلدان الأقل نمواً وفقاً لخطط وطنية شاملة، من شأنه أن يدعم بلا شك تحقيق تنمية مستدامة، وإنجاز خطة عمل العقد القادم٢٠١١ –٢٠٢٠ بقدر أكثر مرونة وأكبر تأثيراً.

أختم ،، سيدي الرئيس ،، بالتأكيد على أهمية إستمرار المجتمع الدولي في تعزيز جهود البلدان الأقل نمواً، مما يفرض علينا مسئولية جماعية ترتكز على إرادة صلبة لجعل الشراكة الدولية من أجل التنمية إطاراً جامعاً للجهد الدولي المشترك للتعامل الفعّال مع القضايا والمشكلات العالمية بما فيها معوقات التنمية . ومن هذا المنطلق فإننا نتطلع للعمل سوياً على تعميق التعاون الدولي المتعدد الأطراف وعلى إعلاء المصلحة الجماعية على المصالح الذاتية الضيقة في سبيل خلق بيئة دولية صحية للتعاون التنموي المستدام .

و شكراً السيد الرئيس،،،